

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

تحسن قوي في ظروف الأعمال التجارية وسط نمو سريع في الطلبات الجديدة والتوظيف

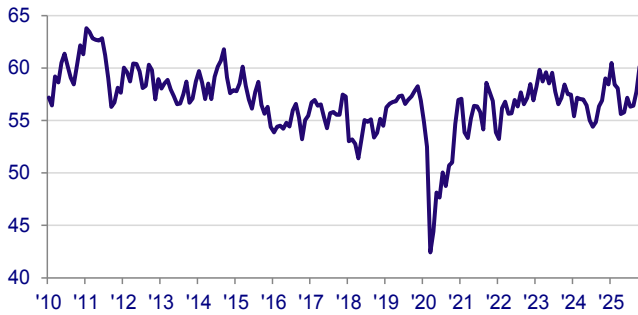
النتائج الأساسية

مؤشر مدراء المشتريات يرتفع إلى 60.2 نقطة، وهو ثاني أعلى مستوى له منذ أكثر من 11 عامًا

ارتفاع حاد في الأعمال الجديدة يدفع نمو الإنتاج

نمو التوظيف يبلغ أعلى مستوياته منذ شهر نوفمبر 2009

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 9 إلى 23 أكتوبر 2025.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"سجل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية تحسنًا ملحوظًا في ظروف الأعمال التجارية خلال شهر أكتوبر، حيث ارتفع مؤشر مدراء المشتريات إلى 60.2 نقطة، مسجلًا بذلك واحدة من أقوى القراءات منذ أكثر من عشر سنوات. ويُعزى هذا التسارع إلى زيادات كبيرة في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف، مما يعكس زخمًا مستدامًا في الطلب واستمرارًا لقوة الاقتصاد غير المنتج للنفط. وتشير أحدث نتائج الدراسة إلى بداية قوية للربع الأخير من العام، مدعومة بالطلب المحلي والخارجي.

"شهد نمو الأعمال الجديدة تحسنًا للشهر الثالث على التوالي، حيث أفاد ما يقرب من نصف الشركات التي شملتها الدراسة بارتفاع مبيعاتها. ويُعزى هذا التحسن إلى الظروف الاقتصادية المواتية، واتساع قاعدة العملاء، وارتفاع مستويات الاستثمار الأجنبي، لا سيما من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا. ويُسلط الارتفاع المستمر في طلبات التصدير الضوء على تزايد القدرة التنافسية للشركات السعودية والتقدم المحرز في إطار جهود التنويع الاقتصادي الجارية.

"شجّع ارتفاع الطلب الشركات على توسيع إنتاجها وزيادة طاقتها العاملة بأسرع وتيرة منذ عام 2009، حيث عززت الشركات قدرتها على تلبية أعباء العمل الجديدة. كما ازداد نشاط الشراء والمخزونات، فيما استمر تحسن مواعيد تسليم الموردين، مما يعكس كفاءة التنسيق ومرونة سلاسل التوريد.

"بالنظر إلى المستقبل، لا تزال الشركات غير المنتجة للنفط واثقة في مستقبل النمو. ويأتي هذا التفاؤل مدعومًا بالطلب المحلي القوي وزخم المشاريع الجارية. ورغم استمرار بعض المخاوف بشأن التكاليف والمنافسة، إلا أن المعنويات العامة لا تزال إيجابية للغاية، مما يعكس الثقة في استمرار نمو الاقتصاد وقوة القطاع الخاص غير المنتج للنفط."

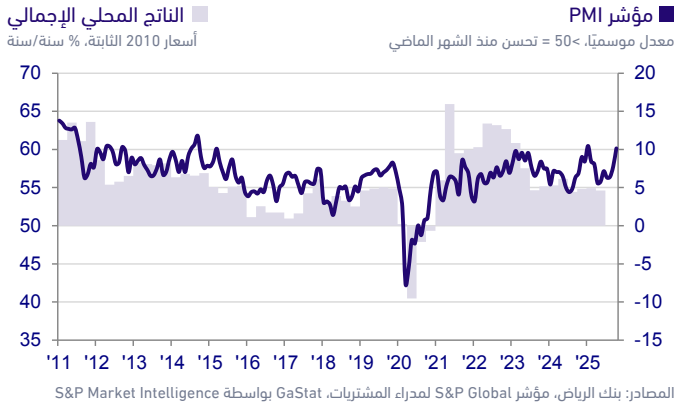
حقق القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية واحدًا من أفضل معدلاته منذ عام 2014 في شهر أكتوبر، حيث تحسنت ظروف التشغيل بشكل كبير وسط زخم الطلب المتزايد ونشاط التوظيف القوي. وقد شهدت مستويات الإنتاج توسعًا كبيرًا، في حين زادت الشركات من مخزونها مع تحسن ظروف الإمداد. ومع ذلك، تسارعت الضغوط على تكاليف مستلزمات الإنتاج في شهر أكتوبر، مما دفع الشركات إلى رفع أسعار إنتاجها بأكبر معدل في أكثر من عامين.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

شهد مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي ارتفاعًا كبيرًا في شهر أكتوبر، حيث ارتفع من 57.8 نقطة في شهر سبتمبر إلى 60.2 نقطة في شهر أكتوبر، وبالتالي ارتفع أكثر فوق مستوى الـ 50 نقطة المحايد. وأشارت القراءة إلى تحسن ملحوظ في أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وجددير بالذكر أن معدل التحسن كان ثاني أسرع معدل منذ شهر سبتمبر 2014، حيث سجلت دراسة شهر يناير ارتفاعًا أكثر حدة خلال هذه الفترة.

تسارعت وتيرة نمو الطلبات الجديدة التي تلقتها الشركات غير المنتجة للنفط للشهر الثالث على التوالي في شهر أكتوبر، حيث أفادت 48% من الشركات التي شملتها الدراسة بتحسن المبيعات، مقابل 4% فقط من الشركات المشاركة أشاروا إلى تراجع. وأرجعت الشركات نمو المبيعات إلى عدة عوامل، منها تحسن الظروف الاقتصادية، وارتفاع أعداد العملاء، وزيادة الاستثمار الأجنبي.

ارتفعت مستويات الإنتاج بشكل ملحوظ في شهر أكتوبر، مدعومة بزيادة تدفق الأعمال الجديدة. وقد ازداد التوسع في النشاط التجاري بسبب ارتفاع أعداد القوى العاملة إجمالًا. فبعد سلسلة من النمو القوي تاريخيًا في الأشهر الأخيرة، تسارعت وتيرة خلق فرص العمل في شهر أكتوبر، مُسجلة أكبر زيادة منذ ما يقرب من 16 عامًا. وأشارت التقارير المتداولة إلى أن الشركات قامت بالتوظيف بشكل رئيسي لزيادة القدرة الإنتاجية والتعامل مع حجم الأعمال المتزاكمة. وعلى الرغم من زيادة حجم الأعمال الجارية في شهر أكتوبر، إلا أن معدل التراكم كان هامشيًا فقط.



الاتصال

<p>دعما التركي خير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2478 deema.alturki@riyadbank.com</p>	<p>الدكتور/ نايف الغيث كبير الاقتصاديين بنك الرياض هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467 naif.al-ghaith@riyadbank.com</p>
<p>كريتي كورانا اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: +91-9771-101-7186 kritikhurana@spglobal.com press.mi@spglobal.com</p>	<p>ديفيد أوين خير اقتصادي أول S&P Global هاتف: +44 1491 461 002 david.owen@spglobal.com</p>

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

أدت زيادة أعباء العمل إلى ارتفاع مستويات الشراء في بداية الربع الرابع، إلى جانب تكثيف الجهود لزيادة المخزون. في الواقع، ارتفع مخزون مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل في سبعة أشهر. وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة على الموردين، فقد انخفضت مُدد التسليم الإجمالية في شهر أكتوبر، حيث أشارت الشركات في كثير من الأحيان إلى العلاقات القوية مع الموردين كعامل رئيسي لدعم كفاءة سلسلة التوريد.

أشارت بيانات شهر أكتوبر إلى ارتفاع معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج في القطاع الخاص غير المنتج للنفط السعودي، وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا جزئيًا بارتفاع حاد في تكاليف الأجور، وسط تقارير عن مراجعة الرواتب ودفع المكافآت. وأشارت الشركات أيضًا إلى ارتفاع أسعار الشراء المرتبطة بارتفاع تكاليف المواد الخام المستوردة. وأشارت الشركات التي تواجه ارتفاعًا في التكاليف التشغيلية إلى أن ذلك كان عاملًا رئيسيًا وراء زيادة أسعار الإنتاج. وبشكل عام، ارتفعت أسعار المنتجات بأسرع وتيرة منذ شهر مايو 2023.

أخيرًا، ظلت توقعات نشاط الأعمال بين الشركات غير المنتجة للنفط إيجابية في شهر أكتوبر، على الرغم من أن الثقة كانت أقل قليلًا مما كانت عليه في شهر سبتمبر. وأشار التقرير إلى الطلب القوي في السوق، وأعمال المشاريع الجارية، ومبادرات الاستثمار الحكومية باعتبارها دوافع رئيسية للتفاؤل، رغم أن بعض الشركات أعربت عن مخاوفها من أن الضغوط التنافسية قد تشكل مخاطر على النمو.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدرء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. الهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدرء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدرء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدرء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدرء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرة على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدرء المشتريات® PMI هي إلاما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توافره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.